مقالة رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الأبعاد التنموية للتعداد السكاني في العراق لعام 2024 ومعوقاته الأساسية

د. حيدر نعمة بخيت

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الأبعاد التنموية للتعداد السكاني في العراق لعام 2024 ومعوقاته الأساسية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات الاجتماعية / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / مقالة رأي

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، التعليم والمجتمع

د. حيدر نعمة بخيت / كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

جرى في العراق يومي 20 و 21 تشرين الثاني 2024 التعداد السكاني الشامل، الذي شمل جميع محافظات العراق بما فيها محافظات إقليم كردستان العراق بعد انقطاع دام حوالي 27 سنة، إذ لم يقم العراق بإجراء أي تعداد سكاني منذ عام 1997، عندما تم إجراء التعداد السكاني الثامن للبلد في عام 1997. لذا، يُعد هذا التعداد حدثاً تاريخياً مهماً في تاريخ العراق بعد عام 2003، إذ استطاعت الحكومة من التوصل إلى التوافق السياسي اللازم للشروع بهذا التعداد السكاني وتعديل استمارة التعداد بما يؤمن توافق مكونات الشعب العراقي، فقد تم إلغاء حقل المذهب والقومية؛ لكون الحكومة ترى أن العملية تعد تعداداً تنموياً تُبنى عليه السياسات الحكومية في المجال الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

أولاً: الإحصاء السكاني والتنمية الاقتصادية

من الأهمية قيام الدولة بإجراء الإحصاء السكاني الدوري (عادة كل عشر سنوات) لغرض الاعتماد على بيانات الإحصاء السكاني التي تكون أكثر دقة وواقعية من الأساليب التقديرية، ومن ثم البناء على ضوئها السياسات الحكومية المختلفة في مجالات الاقتصاد والصحة والاجتماع والسياسة، لتنعكس بشكل كبير على التخطيط للتنمية طويلة الأجل، لاسيما عند الاعتماد على التطور التكنولوجي واستخدام التكنولوجيا الرقمية لجمع بيانات التعداد، كما يمكن الاعتماد على إطار رقمي لجمع بيانات التعداد، من شأنه حماية خصوصية الأفراد وإخفاء هوية المعلومات الحساسة من خلال خوارزميات التشفير cryptographic algo-rithms[1].

إن الغرض الأساسي من التعداد السكاني هو توفير الحقائق الأساسية للحكومة لصنع السياسات والتخطيط وإدارة البلد واتخاذ القرارات التي تسهل تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على تعزيز رفاهية السكان، وتوفير بيانات مهمة لتحليل وتقييم الأنماط المتغيرة للهجرة والتركيز الريفي/ الحضري، وتنمية المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، والتوزيع الجغرافي للسكان وفقاً لمتغيرات مثل المهنة والتعليم، فضلاً عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان والقوى العاملة.

1- Muhammad Younus, Zul Qodir, Digital Census And Sustainable Development: Evaluating The Accuracy And Reliability Of Digital Census Data, Jurnal Niara, Vol. 16, No. 2 September 2023, PP.259-260.

فضلاً عن ذلك، يسهم التعداد في دعم عمليات صنع القرار في القطاع الخاص، حيث يؤثر حجم السكان وخصائصهم على اختيار مواقع الشركات والخدمات التي تلبي احتياجات السكان المستهدفين. وتشكل إحصاءات السكان أيضاً مصدراً رئيسياً لإعداد الأطر الإحصائية اللازمة لأخذ عينات المسوحات الأسرية خلال السنوات التي تفصل بين التعدادات السكانية.[2]

إن أهم السياسات الاجتماعية التي يمكن صياغتها استناداً إلى نتائج الإحصاء السكاني تشمل تلك المتعلقة بخصائص السكان، وعدد أفراد الأسرة والمعيل، والمؤشرات الصحية، ومؤشرات الصرف الصحي، وإمدادات المياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى التدفقات الثقافية، وحركات الهجرة الداخلية والخارجية، ومؤشرات حقوق الإنسان، ومؤشرات النظام العام.

أما صياغة السياسات الاقتصادية فتتم من خلال تحليل المجموعات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، وتكوين رأس المال، والمعاملات الخارجية، وغيرها. كما تشمل هذه السياسات دراسة مستوى دخل الفرد ومصادر الدخل، إلى جانب تحليل أنماط الاستهلاك العام والخاص، والاستثمار العام والخاص. وتشمل أيضاً تقييم مدى الوصول الدائم إلى مصادر الطاقة ونوعها، ومدى توافر الاحتياجات الأساسية للأسر، مثل الأجهزة الكهربائية والمنزلية، وغيرها.

ان هذه الإحصاءات تلعب دوراً حيوياً في تشكيل السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الواقعية للتنمية المستدامة والتي تتناسب مع ظروف واحتياجات البلد، وتضمن البيانات السكانية الدقيقة التوزيع العادل للموارد، واستهداف المحافظات والمناطق ذات الاحتياجات الأعلى أو الأكثر إلحاحاً. كما توجه البيانات الديموغرافية الاستثمارات في البنية التحتية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي مثل المدارس والمستشفيات ووسائل النقل، بما يتناسب مع الكثافة السكانية للمحافظات والمدن. وتساعد اتجاهات السكان الشركات وصناع السياسات على توقع الطلب على السلع والخدمات. وعلى الصعيد الاجتماعي، تسلط البيانات الديموغرافية الضوء على معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومستويات التعليم، مما يتيح وضع خطط لتحسين رأس المال البشري. كما تُسهم هذه البيانات في توجيه الاستثمارات نحو أنظمة الصحة العامة، بما يساعد في تقليل أعباء الأمراض المزمنة، وتحسين الإنتاجية الفردية، وتعزيز رفاهية المجتمع بشكل عام.

2- The Important of census, Report published on the following link:
- https://www.unsiap.or.jp/sites/default/files/pdf/e-learning_el_material_3_population_3_1_pop_pcd_fijipcd_m2_p8.pdf

ثانياً: لمحة تاريخية عن إحصاءات السكان في العراق للمدة 1927-1997

أجري أول تعداد سكاني قد أقيم في العراق تحت الاحتلال البريطاني كان في عام 1927، وأظهرت نتائجه التعداد أن عدد سكان العراق يبلغ أقل من 3 مليون نسمة. تلاها التعداد السكاني لعام 1934 الذي أقيم من قبل دائرة النفوس العامة، والذي اظهر أن سكان العراق ارتفع إلى أكثر من 3.2 مليون نسمة.

أما التعداد السكاني الثالث، كان في عام 1947 الذي تميز بقيام العدادين بزيارة العوائل في مختلف المدن والقصبات العراقية، مع استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة، ويُعد أول تعداد سكاني تُبوب بياناته على شكل جداول إحصائية طُبعت في ثلاثة مجلدات، وعلى الرغم من تخلف عدد كبير من السكان عن التسجيل في هذا التعداد، إلا أن عدد سكان العراق وصل إلى أكثر من 4.8 مليون نسمة. أما التعداد السكاني الرابع كان في عام 1957 والذي عُد في وقتها بأنه أفضل من التعداد السابق كونه تجاوز الأخطاء والسلبيات التي رافقت التعداد السكاني السابق، وقد سجل سكان العراق حوالي 6.54 مليون نسمة. والتعداد الخامس جرى في عام 1965 وتميز بإجرائه قبل سنتين من موعده المقرر في عام 1967 لغرض الاستعداد للانتخابات وفقاً للرواية الحكومية، وتضمنت استمارة التعداد أسئلة تتعلق بالقومية والخدمة العسكرية ونوع المهنة، وهذا التعداد بين أن عدد سكان العراق وصل إلى ما يقارب 8.262 مليون نسمة وبزيادة مقدارها 20 % عن تعداد عام 1957. وفي عام 1977 تم إجراء التعداد السكاني السادس في وقته المحدد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء التابع الى وزارة التخطيط، وتضمنت استمارة التعداد الكثير من الأسئلة المتنوعة لغرض الحصول على معلومات متنوعة عن السكان وانشطتهم الاقتصادية، أما عدد السكان في هذا التعداد فقد تجاوز الـ 12 مليون نسمة. ويعد التعداد السابع الذي أجري عام 1987 فقد عُدّ تعداداً استثنائياً، نظراً لإجرائه خلال ذروة الحرب العراقية-الإيرانية. أدى ذلك إلى عدم اكتمال الحصول على معلومات شاملة عن السكان، خاصة في المناطق الحدودية بسبب ظروف الحرب. وبلغ عدد سكان العراق خلال هذا التعداد حوالي 16.334 مليون نسمة.

التعداد الأخير قبل عام 2003 كان التعداد الثامن، الذي أُجري عام 1997، خلال فترة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. نتيجة للوضع الخاص لإقليم كردستان خلال تلك الفترة، لم تشمل محافظات الإقليم هذا التعداد، مما حال دون تقديم صورة حقيقية عن سكان الإقليم وأنشطتهم الاقتصادية. وقد بلغ عدد سكان العراق حينها حوالي 19.2 مليون نسمة.

جدول1. ملخص التعدادات السكانية للعراق للمدة 1927-2024

ت	سنة التعداد	عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة الزيادة%	الملاحظات
1	1927	2.968054	55.52 % عن تقديرات عام 1905	النتائج تقديرية لفشل اكمال التعداد
2	1934	3.213174	7.72 % عن التعداد السابق	شمل كل العراق وعلى ضوئه يتم منح (دفتر الجنسية)
3	1947	4.816185	33.28 % عن التعداد السابق	تخلف عدد كبير من السكان عن التسجيل في التعداد
4	1957	6.536109	26.31 % عن التعداد السابق	أكثر دقة وشمولاً من التعداد السابق
5	1965	8.261527	20 % عن التعداد السابق	اجري قبل سنتيم عن موعده لغرض الاستعداد للانتخابات وفقاً للرواية الحكومية
6	1977	12.000497	31.16 % عن التعداد السابق	شمل جميع المحافظات العراقية، واستمارة التعداد تميزت بتنوع اسئلتها وكثرتها
7	1987	16.335199	26.54 % عن التعداد السابق	لم يجمع المعلومات الإحصائية المطلوبة نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية
8	1997	19.184543	14.85 % عن التعداد السابق	لم يشمل محافظات اقليم كردستان العراق لوضعها الخاص
9	2025	46.0	139.8 % عن التعداد السابق	نتائج متوقعة قبل ظهور نتائج التعداد الفعلية

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

د. حيدر نعمة بخيت، اتجاهات النمو الديموغرافي في العراق والتداعيات الاقتصادية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 18-09-2023، ص22-20. دراسة منشورة على الرابط الاتي:

- https://www.bayancenter.org /wp-content/uploads/2023/09/iu441.pdf

شكل(1)

شكل 1: تطور اعداد سكان العراق للمدة 1927-2025

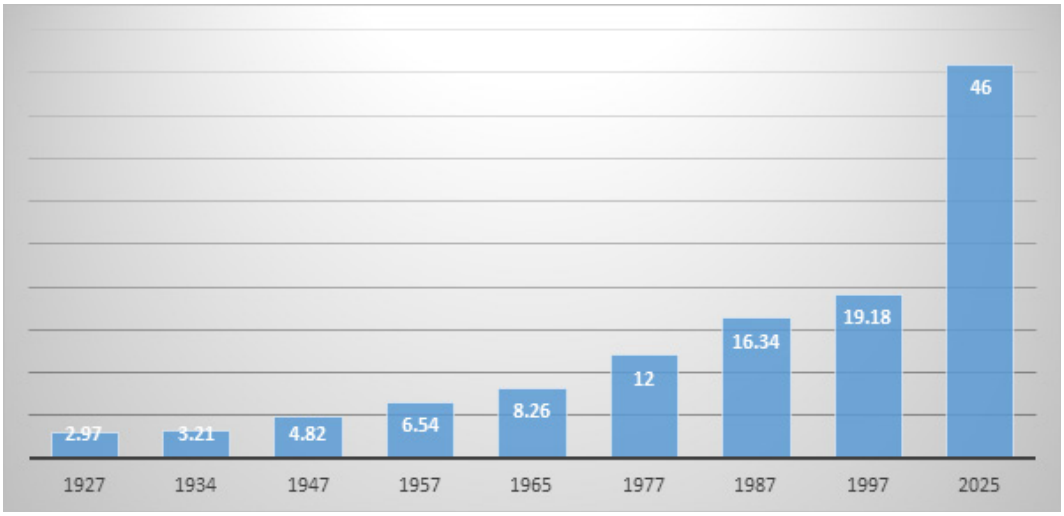

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثالثا: أبعاد تعداد عام 2024 ومعوقاته

يشكل تعداد السكان العراقي لعام 2024 خطوة محورية في التخطيط التنموي للبلاد، إذ يوفر قاعدة بيانات ديموغرافية شاملة تُعد غاية في الأهمية لصياغات السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص الموارد الاقتصادية، وتكون في متناول جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية. وفيما يلي أهم الأبعاد التنموية للتعداد السكاني لعام 2024 هي:

1- توزيع الموارد وتخصيص الميزانية: تمكن البيانات السكانية الدقيقة التي تتمخض عن هذا التعداد من التوزيع العادل للموارد الاقتصادية والتخصيصات المالية عبر محافظات العراق من خلال موازنات تنمية الأقاليم وغيرها، مما يضمن حصول المحافظات ذات الكثافة السكانية الأعلى أو الاحتياجات الأكبر على الدعم المناسب.

2- التخطيط للبنية الأساسية والخدمات: تساعد الرؤى الديموغرافية التفصيلية الناجمة عن هذا التعداد السكاني في التخطيط الآني والمستقبلي وتطوير مشاريع البنية الأساسية، ومرافق الرعاية الصحية، والمؤسسات التعليمية، وغيرها من الخدمات العامة المصممة خصيصاً للاحتياجات المحددة لمختلف المحافظات العراقية.

3- التنمية الاقتصادية: يساعد فهم ديناميكيات السكان في تحديد اتجاهات سوق العمل في العراق وطبيعة البطالة، ومن ثم توجيه السياسات الاقتصادية المناسبة التي تعالج البطالة الدائمة والدورية، وتعزيز مبادرات التنمية المستدامة.

4- تحسين الخدمات الاجتماعية: تساعد البيانات المستقاة من التعداد السكاني في توفير الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية بأنواعها المختلفة، و تسليط الضوء على المناطق التي تتطلب التدخل السريع من قبل الحكومة.

5- قطاع الإسكان: يُسهم التعداد في تحديد نسبة السكان الذين لا يمتلكون وحدات سكنية خاصة بهم أو الذين يعيشون في ظروف سكنية غير ملائمة، مثل مشاركة عدة عوائل لدار واحدة. يساعد ذلك في تشخيص مشكلة الإسكان بدقة، ووضع خطط مستقبلية لإضافة وحدات سكنية جديدة تُسهم في حل هذه الأزمة التي يعاني منها العراق منذ عقود.

أما أهم المخاوف والعقبات الرئيسية التي تحد من دقة نتائج الإحصاء السكاني الأخير هي:

1- الاعتراف بنتائج التعداد: على الرغم من إلغاء حقل المذهب والقومية من استمارة التعداد لكون العملية تعداداً تنموياً بالدرجة الأساس وليست إحصاء متكامل، إلا أنه قد ترسم نتائج هذا التعداد السكاني واقع جديد للعراق لاسيما في المناطق المتنازع عليها كمحافظة كركوك ومناطق في محافظتي الموصل وديالى، وهذا الواقع قد تتمسك به أطراف معينة، بينما تتحفظ عليه وقد ترفضه أطراف أخرى، الأمر الذي قد يزيد من الخلافات بين مكونات هذه المناطق حول الواقع الجديد المبني على هذه النتائج، مما قد يزيد من مخاوف تنامي الخلاف بين مكونات الشعب العراقي.

2- الحساسيات السياسية: يفرض إجراء التعداد السكاني في المناطق المتنازع عليها، مثل محافظة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، تحدياً حقيقياً بسبب التوترات القومية، إذ إن ضمان التمثيل العادل والإحصاء الدقيق للسكان وفقاً للمكونات الثلاث العرب والأكراد والتركمان في هذه المناطق أمر معقد للغاية، الأمر الذي يلقي بظلاله على مدى دقة النتائج في هذه المناطق من العراق.

3- المخاوف الأمنية: يعيش العراق في ظل بيئة أمنية مخترقة من قبل جهات دولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ودول أخرى، مما يثير مخاوف الكثير من الأشخاص المطلوبين لهذه الدول، إلى جانب مخاوف عوائلهم من تسرب معلوماتهم التفصيلية وتحولهم إلى أهداف مكشوفة. نتيجة لذلك، قد يحجم البعض عن تقديم بيانات دقيقة للعدادين. كما أن القضايا الأمنية المستمرة في بعض المناطق، خاصة تلك التي تضم مضافات للقوى التكفيرية والإرهابية، تعيق جهود جمع البيانات بشكل مباشر. هذه الظروف تعرض العاملين في التعداد لمخاطر جسيمة وتؤثر سلباً على دقة البيانات المجمعة، مما يشكل تحدياً إضافياً للعملية الإحصائية.

4- التحديات التكنولوجية واللوجستية: يتطلب تنفيذ تقنيات جمع البيانات المتقدمة عبر مناطق متنوعة ونائية، في بعض الأحيان تنسيقاً لوجستياً وخبرة فنية كبيرة في ظل انقطاع دام 27 سنة عن آخر تعداد تم إجراؤه في العراق، مما يعني ذلك نقصاً في الخبرات والكفاءات اللازمة للقائمين على إجراء هذا التعداد.

5-الثقة العامة وثقافة المشاركة: إن اكتساب ثقة وتعاون السكان يُعد أمراً بالغ الأهمية، فيمكن أن تؤدي المخاوف بشأن إساءة استخدام البيانات أو التلاعب السياسي إلى التردد في تقديم معلومات دقيقة وتفصيلية، كذلك نقص ثقافة فهم أهمية التعداد السكاني لدى بعض الأفراد قد يأتي بنتائج غير واقعية لبعض المؤشرات.

ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات التي رافقت عملية إجراء التعداد السكاني لعام 2024 وهي:

1. تأخر إنجاز التعداد وفقاً لما مخطط له في يومي 20 و 21 تشرين الأول عام 2024، نتيجة لقلة الخبرة، فقد تم تمديد عمل العدادين ليوم إضافي بغرض إنجاز التعداد السكاني بشكل كامل.
2. كان من المخطط أن يصل العدادون إلى جميع المناطق ثلاث مرات لوجود ثلاث استمارات إحصائية، إلا أنه في كثير من المناطق تم اختصار الزيارات إلى مرة واحدة فقط.
3. تسجيل حركة دخول كبيرة من المحافظات الشمالية الى محافظة كركوك قبيل يوم التعداد، مما قد يؤثر على نتائج هذه المحافظة، ومن ثم استمرار الخلافات بين مكونات المحافظة من العرب والأكرد والتركمان.
4. يرى البعض، أنه نظراً لعدم قيام الجهاز المركزي للإحصاء الاتحادي في اجراء الإحصاء في محافظات إقليم كردستان العراق، فإنه من الممكن أن تكون هنالك مبالغة في أعداد سكان الإقليم من خلال تسجيل من هم خارج العراق لغرض زيادة التخصيصات المالية للإقليم. وبغض النظر عن مدى صحة هذه المخاوف أو عدمها، إلا أنها تعكس فقدان الثقة ووجود فجوة واضحة بين الأطراف السياسية في البلد.

على الرغم من هذه التحديات والملاحظات المسجلة، من المتوقع أن يوفر التنفيذ الناجح لتعداد عام 2024 أساساً قوياً لاستراتيجيات التنمية المستقبلية في العراق، وتعزيز الشفافية واتخاذ القرارات الواقعية المبنية على قاعدة بيانات دقيقة بشكل كبير بدلاً من الاعتماد على البيانات التقديرية أو الوسائل الأخرى التي تُعد أقل دقة من أسلوب التعداد السكاني.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org